خلع الأدلَّة – قراءَةٌ نحويَّةٌ جديدةٌ

د. حسين محمد حسين البطاينة، أ.د. محمد ماجد الدخيل

جامعة البلقاء التطبيقية كلية اربد الجامعية الأردن

قسم اللغة العربية وآدابها

E- Mail : X.yceeh@yahoo.com
mobile: 00962799149762

ملخَّص البحث

الحمد لله متمِّ نعمتِهِ على عباده، والآخذِ بناصية العربيَّة ليدلَّ بها على مراده، وجاعِلِها سلطاناً على أقرانها، وبرهاناً لربَّانها يستدلُّ بها على انفراده، وبعد:

فخلع الدلالة ظاهرة نحويَّة سائدة في كثير من أَبواب النحو، تتبعَّت مواطنها في طيَّات كتب اللغة، وصنعت هذا البحث لأُسلِّط الضوء على هذه الظاهرة من جوانب جديدة أَهَمُّها:

مصطلح خلع الأدلَّة واتساع دلالته دون انضباط، ومواطن هذه الظاهرة، وشروط خلع الدلالة من أداة دون غيرها، وحالات خلع الدلالة من الأدوات وأسباب هذا الخلع، وما ذهب إِليه النُّحاة في هذه الظاهرة من مذاهب مدعَّمة بالشواهد من القرآن والشعر.

وأعقبتُ البحث بجملة ما وصل إِليه البحث من نتائج أَسأل الله أَن ينفع بها أهل العربيَّة ودارسيها.

الكلمات المفتاحية: خلع الأدلَّة، قراءَةٌ نحويَّةٌ جديدةٌ

Abstract

Getting rid of Evidence is a common syntactic phenomenon in various syntactic sub-disciplines. This researcher attempted to investigate the locations of such phenomenon in the primary sources of the Arabic language. This research was conducted to shed light on this phenomenon with a new prospective that takes the following into consideration:

1- The concept of getting rid of evidence and the wide spreads in this semantic meaning with control.
2- The locations of this particular phenomenon.
3- The conditions for getting rid of evidence for the article.
4- The cases of getting rid of evidence and the reasons behind it.
5- The evidence is related to this particular phenomenon as it exists in the Holy Quran and Arabic poetry.

The study was concluded with a summary of the major findings of the research. The researcher hopes that the findings of this study will benefit those scholars interested in the Arabic language.

Key words: Getting rid of Evidence: A new syntactic Reading.

أولاً: حيثيات المصطلح:

تميَّز ابن جني من سائر النحويين ولا سيَّما القدامى بجودة مصطلحاتهِ اللغويَّةِ وأَصالتها وجدَّتها، فمن يتَّبع عنوانات أَبواب كتابه الضخم (الخصائص) يقف على حقيقة ذلك. وإِنَّ من بين هذه المصطلحات نتناول في هذا البحث مصطلح (خلع الأدلَّة) لا بوصفه مصطلحاً فحسب، وإِنَّما بوصفه ظاهرةً نحويَّةً متفشَّةً في أصول كلام العرب.

وقد شرح محمد علي النجَّار هذه الظاهرة، وبيَّن حيثياتها في تحقيقه الطَّيب للخصائص، إِذ يقول:" يرادُ بالأدلَّةِ أَعلامُ المعاني في العربيَّة، فالهمزة دليلُ الاستفهام، وإِنْ دليل الشَّرط، وهكذا ...
ويراد بالمعاني المعاني التي تحدث في الكلام من خبرٍ واستخبارٍ ونحو ذلك، وأَكثر ما يوضع لها الحروفُ والأَدواتُ، فلا يعني أَسماءُ الأَجناس وخلعُ الأَدلَّة تجريدَها من المعاني المعروفةِ لها والمتبادرةِ فيها وإِرادةِ معانٍ أخرَ لها أَو تجريدها من بعض معانيها"[1].

وبلغة اللسانيَّات الحديثة يمكن إِعادة صياغةِ تعريفٍ لهذه الظَّاهرةِ بقولنا:
خَلْعُ الأَدلَّة: هو إِزالةُ وظيفةٍ دلاليةٍ أَصليةٍ لعنصرٍ نحويٍّ ما بسببِ عارضٍ ما وإِكسابُهُ وظيفةً جديدةً تناسبُ حالتهُ الجديدة.

لكنَّ هذا التعريف المقدَّم على البحثِ قد يوقعنا في صداماتٍ مع حيثيات الظاهرة وتعارضاتٍ في توجيه بعض الشواهدِ، فإِمَّا أَنْ يصمدَ هذا التعريفُ، وإِمَّا أَنْ يخضعَ لبعضِ التغييرات والتحويراتِ الطفيفةِ.

لقد عني الدرسُ النحويُّ بخلع الأدلَّة سواءٌ أَذكرَ بهذا المصطلحِ أَو دونِ ذكر له، وأُفردَ له بابٌ مستقلٌ في بطون الكتبِ وأَمَّهات المصادر اللغوية، وجعلَ اللغويُّون والنحاةُيسهبون في تفسيرِ هذه الظَّاهرةِ وتفريعها وتعليلِها والاستشهادِ لها والتمثيل عليها.

ولعلَّ ابن جني (ت 392ه) هو أَوَّل من أَطلق مصطلح خلع الأدلَّةِ على هذه الظاهرة الأَصيلة في العربية، والدليل على ما نذهبُ إِليه وضع هذا المصطلح في سياقِه أَي: وضعه في المنظومة المصطلحيَّة لابن جنِّي في الخصائص والنظر إِليه، وهذا يكفي لملاحظة الأُلفة بينه وبين غيرِه من المصطلحات.

ثانياً: مواضع خلع الأدلَّة في العربيَّة

تعددت المواضع التي تعرضت لخلع الأدلة عنها، فثمَّة الكثيرُ من العناصر النحويَّة التي خُلعَ منها دليلٌ وجُرِّدت لدليلٍ آخر؛ أَي استبدَلَتْ وظيفةً بأُخرى.

[1]– ابن جني، الخصائص، ت: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 181/2.

1- خلع دلالة الحال

خُلعت دلالة الحال عن حرف اللام في قولِه تعالى: ﴿ويقول الإنسانُ أَإذا ما مُتُّ لسوفَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ مريم/66، فكلُّنا يعلمُ أَنَّ اللام الداخلة على الفعل المضارعِ تجردُهُ للحال، وتنفي عنه دلالة الاستقبال، وأَنَّ (سوف) تدخل على الفعل المضارع، فتجردُه للاستقبال، وتنفي عنه دلالة الحال، إذاً فالحرفان يدلان على متناقضين، والتناقضُ لا يحصل في القرآن، وحاشا حصوله، فالقرآن كلام الله المنزَّه عن الخطأ، هذا المثال ذكره الزمخشريُّ في تفسير هذا الآية الكريمة[2].

والمخرج من هذا هو القولُ بخلع الحالِ عن اللامِ، وإرادة التَّوكيد بها فحسب. أرى أَنَّ ما في الآية القرآنية حقيقةٌ لغويَّةٌ، ومن ثَمَّ فدلالة اللام هنا دلالة أَصليَّة، وليسَتْ منقولةً بعد خلع الحالِ عنها، إذاً صناعيًّاً يجوز اجتماع اللام، ومعنويًّاً يجوزُ اجتماعهما بشرط دلالة اللام على غير الحالِ، وها يعني أَنَّ المعنى قبل الصناعة، أَي: المهمُّ أَن يتوجَّهَ المعنى توجيها صحيحاً، لكنْ نلحظُ من وحي هذه الآية والتعليق أَنَّ النَّحويين بالغُوا في مداهنة القاعدة النَّحوية التي وضعوها، فبدلَ أَنْ يعزوا اجتماعَ اللام وسوف إلى خلع دلالة اللام على الحال وإرادة دلالتها على التوكيد كان الأحرى بهم الاعتراف بحقيقةٍ لغويَّةٍ جديدةٍ تقضي بأَنَّ اللام تدلُّ على التَوكيد إذا دخلت على المضارع، كما تدلَّ على الحال و لم تُخلعْ دلالة على حساب دلالةٍ.

فاللام هذه – بل أَية أداة نحويَّة- يمكن تشبيهها بالكأس الذي يستعمل مرةً للماءِ وثانيةً للعصير وثالثةً للعسل، وهكذا، واللام كذلك تدلُّ على الحال، وتدلُّ على التَّوكيد.

2- خلع دلالة الاستفهام

قد تُخلعُ دلالة الاستفهام، وتُجردُّ لدلالةٍ أُخرى جديدةٍ، ومن أَمثلةِ هذه الظاهرة ما أَورده أَبو علي[3] الفارسي أستاذ ابن جني:

وأَسماءُ ما أَسماءُ ليلةَ أَدلَجَتْ إِليَّ وأَصحابي بأَيَّ وأَينما[4]

لا نستطيعُ إعراب (أَيَّ) هنا اسم استفهام لو أَردنا إعرابَها، لأَنَّ معنى البيت يدفعنا خارج حدودِ استطاعتهِ وتحمُّلِه، فأَيَّ هنا خُلعَ عنها دليلُ الاستفهام، ومُنعت من الصَّرفِ للتَّعريف والتَّأنيثِ، وكذلك خُلِعَتْ دلالةُ الاستفهام من (أَينَما) غير أَنَّ لك في (أَينَما) وجهَين:

---

[2]- الزمخشري، الكشَّاف، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407 هـ، 31/3.

[3]- أبو علي الفارسي، الحجة، ت: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 220/19936-221.

[4]- البيت لحميد بن ثور، ديوانه، صنعه محمد شفيق البيطار، الكويت، ط2002،1، ص278. والبيت في الخصائص لابن جني، 131/1-182،2.

أَحدُهما: أَنْ تكونَ الفتحة هي التي تكون في موضع جرٍّ ما لا ينصرفُ لأَنَّه جعلَهُ علَماً للبقعةِ أَيضاً، فاجتمع فيه التَّعريف والتَّأنيث، وجعل (ما) زائدةً بعدَها للتَّوكيد.

والآخر: أَنْ تكونَ فتحةُ النُّون من (أَينَما) فتحةَ التَّركيب[5] أَي كتركيب أَحدَعَشَرَ وحَضْرَموت وبيتَ بيت. إِذاً ترتَّبَ على خلع دلالة الاستفهام هنا بعض المسائل:

يرى ابن جنِّي في هذا الشَّاهد (وأَصحابي بأَيَّ وأَينَما) أَنَّ (أَينَما) خُلِعتْ دلالتها على الاستفهام، غيرَ أَنَّهُ يصطدمُ بتوجيه حركة الفتحِ، فيخرجها على وجهَيْن:

الأَوَّل: أَنْ تكونَ نيابةً عن الكسرةِ لأَنَّ الكلمةَ ممنوعةٌ من الصَّرفِ للتَّعريف بالعَلَميَّة والتَّأنيث، وما زائدٌ بعدها للتَّوكيد.

والثَّاني: أَنْ تكونَ هذه الفتحةُ فتحةَ تركيب.

وكذلك يستشهد ابن جنِّي بالبيت:

أَثورَ ما أَصيدُكم أَم ثورَين أَم تيكم الجَمَّاءُ ذات القرنين

فيصطدم أَيضاً بحركة الفتحة في قوله: أَثورَ، فيخرجها على أَنَّها فتحةُ تركيب، فلو كانت فتحةَ لوجبَ التَّنوين لا محالةَ لأَنَّه مصروفٌ، وبُنِيَتْ (ما) مع الاسم وهي باقيةٌ على حرفيَّتها، ولم تخلع منها كما بُنِيَت لا مع النَّكرة في نحو: لا رجلَ، ولو جُعِلَت (ما) مع (ثور) اسماً ضممت إِليه ثوراً لوجبَ ردُّها لأَنَّها قد صارت اسماً، فقلت: أَثورٌ ما أَصيدُكم[6].

إِذاً يرى ابن جنِّي أَنَّ ما هنا خُلِعَتْ دلالتها على الاسميَّة، وجُرِّدَت للدلالة على الحرفيَّة. نعودُ إِلى الشَّاهد (فأَيَّ وأَينَما) لنختم قائلين: إِنَّ توجيه هذا الشَاهد وتوجيه خلع الأَدلَّة فيه يختلف عن توجيه الآية القرآنيَّة السَّابقة، فدلالة اسم الاستفهام (أَيَّ) خُلِعَتْ عنها دونَ تعويضٍ، وفي الآية خُلِعَتْ دلالة اللام على الحالِ، وأُعطيت دلالةً جديدةً اقتضاها المعنى، هي دلالة التَّوكيد، وأَمَّا (أَيَّ)هنا فخُلِعَتْ عنها دلالة الاستفهام، وتعطَّلت وظيفتُها النَّحويَّةُ الدلاليَّةُ، وصارت كلمةً جامدةً منعت حكايتُها من ظهورِ الحركاتِ الإِعرابيَّةِ على آخرها.

لقد جُوِّفَتْ الأَداة الاستفهاميَّة تماماً، وصارت شكلَ أَداةِ استفهامٍ لا أَداةَ استفهامٍ حقيقيَّةٍ.

3- خلع دلالة الاسميَّة

قد تُخلعُ دلالةُ الاسميَّة عن بعض الأَدوات النَّحويَّة، ومن الأَمثلةِ على هذا الضرب ما ورد في كتاب سيبويه[7] قولُهم: أَريتَكَ زيداً ما فعلَ؟ إِذْ خُلِعَتْ دلالة الاسميَّة من الكاف في (أَرأَيْتَكَ)، وجُرِّدَتْ

---

[5] – الخصائص، 182/2.

[6] – السَّابق، 183/2.

[7] – سيبويه، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 245/1، وانظر المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عضِّيمة، القاهرة، 1994، 209/3، والخصائص 185/2- 190.

للدلالة على الخطاب، وهذا ما ذهب إليه أبو علي الفارسي مستدلًّا على ذلك بأَنَّ الكافَ لو كانت اسماً لكان الاسم بعدها إيَّاها في المعنى لأَنَّ رأَيْتَ يتعدَّى إلى مفعولَين الأَوَّلُ منهما هو الثَّاني في المعنى، إذْ يقولُ:"فالقول في ذلكَ أَنَّ الكافَ في (أَرأَيْتَكَ) لا يخلو أَنْ يكونَ للخطاب مجرَّداً، ومعنى الاسم مخلوعٌ منه، أَو يكونُ دالًّا عليه مع دلالته على الخطاب، لو كان الكاف اسماً و لم يكن حرفاً للخطاب لوجبَ أَن يكونَ الاسمُ الذي بعدَهُ الكافَ في المعنى"[8].

أرى أَنْ لا داعيَ للحكم على الكاف بخلعِ دلالة الاسميَّة عنها وتجريدها للخطاب. فخلعُ الأَدلَّة يوحي بأَنْ يكونَ المخلوعُ منه فرعاً، والكافُ هنا ليسَتْ فرعا، هي كاف الخطاب، ومن ثم فهي أَصلٌ في بابها وقعت موقع الخطاب كما تقعُ بعد اسم الإشارة في نحو: ذلكَ وتلكَ، فهي تختلف عن الكافِ الضميرِ المتَّصلِ، فلو كانت في الأَصلِ ضميراً، ثمَّ حُوِّلَتْ إلى الخطاب لَمَا رأَيناها تدخلُ على اسم الإشارة، واسم الإشارة ممَّا لا يتَّصلُ به الضميرُ، فدلَّ هذا على أَنَّ الكافَ أَصليَّةٌ في بابها ودلالتها على الخطاب لا محوَّلةً عن الاسميَّة (الضَّمير) إلى الخطاب بطريق خلع الأَدلَّة.

ومن المسائل المترتبة على خلع دلالة الاسميَّة عن الكاف وتجريدها للخطاب اجتماعُ حرفين على دلالةٍ واحدةٍ هي الخطاب، فالتَّاء في (أَرأَيْتَكَ) تدلُّ على الخطاب، وكذلك الكافُ تدلُّ على الخطاب، وهذا لا يجوزُ، لذلك خُلِعَتْ دلالة الخطاب عن التَّاء، وجُرِّدت للاسميَّة، ولذلك لزمت التَّاء الإفرادَ والفتحَ في الأَحوالِ كلِّها نحو قولِكَ للمرأَة: أَرَأَيْتَكِ زيداً ما شأْنُه؟ وللاثنين وللاثنتين: أَرأَيْتَكُما زيداً أَين جلس؟ ولجماعة المذكَّر والمؤنَّث: أَرأَيْتَكُم زيداً ما خبرُه؟ والتَّاءُ لا خطابَ فيها لأَنَّها مختَّصةٌ اسماً[9].

إذاً لزمت التَّاءُ حركةً واحدةً هي الفتحةُ لازمتها في أَحوالِها جميعاً.

وممَّا ترتَّبَ على خلع دلالةِ الاسميَّةِ من الكافِ ما ذكره ابن جنِّي عندما قال:" وقد اتَّصلَ بما نحنُ عليهِ موضعٌ طريفٌ، ونذكرُهُ لاستمرارِ مثلِهِ، وذلكَ أَنَّ أَصغرَ النَّاسِ قدراً قد يخاطبُ أكبرَ الملوكِ مَحَلًّا بالكافِ من غيرِ احتشامٍ منهُ ولا إنكارٍ عليه، وذلكَ نحو قولِ التَّابعِ الصَّغيرِ للسَّيِّدِ الخطيرِ: قد خاطبْتُ ذلكَ الرَّجلَ، واشتريْتُ تَيْنَكَ الفَرَسَيْنِ، ونظرْتُ إلى ذَيْنَكَ الغُلامَين، فيخاطبُ الصَاحبَ الأَكبرَ بالكافِ، وليسَ الكلامُ شعراً فتُحْتَمَلَ له جرْأَةُ الخطابِ فيهِ، كقولِهِ: لقينا بكَ الأَسدَ، وسأَلْنا بكَ البحرَ، وأَنْتَ السَّيِّدُ القادرُ، ونحو ذلكَ.

وعِلَّةُ جوازِ ذلكَ عندي أَنَّهُ إنَّما لم تخاطَب الملوكُ بأَسمائِها إعظاماً لها إذْ كانَ الاسمُ دليل المعنى، وجارياً في أَكثرِ الاستعمالِ مجراهُ، حتَّى دعا ذاكَ قوماً إلى أَنْ زعموا أَنَّ الاسمَ هو المسمَّى، فلمَّا أَرادُوا إعظامَ الملوكِ وإكبارَهم تجافَوا وتجانَفُوا عن ابتذالِ أَسمائهم التي هي شواهدهم وأَدلَّةٌ عليهم إلى الكنايةِ

[8]- الحجة، 3/308-309.

[9]- الخصائص، 2/192.

بلفظِ الغَيبةِ، فقالُوا: إِنْ رَأَى الملكُ أَدامَ اللهُ عُلُوَّهُ، ونسأَلُهُ حرسَ اللهُ مُلْكَهُ، ونحو ذلكَ، وتَحامَوا (إِنْ رَأَيْتَ) و(نحنُ نسأَلُكَ) لِمَا ذكرناهُ، فهذا هذا، فلمَّا خُلِعَتْ عن هذه الكافِ دلالةُ الاسميَّةِ، وجُرِّدَتْ للخطابِ البتَّةَ جازَ استعمالُها لأَنَّها ليستْ باسمٍ، فيكونُ في اللفظِ به ابتذالٌ لهُ، فلمَّا خَلَصَتْ هذه الكافُ خطاباً البتَّةَ، وعُرِّيَتْ من معنى الاسميَّةِ استُعمِلَتْ في خطابِ الملوكِ لذلكَ.

فإِنْ قيلَ: فهلَّا جازَ على هذا أَنْ يُقالَ للمَلِكِ ومَنْ يَلْحَقُ بهِ في غيرِ الشِّعرِ: (أَنتَ) لأَنَّ التَّاءَ هنا أَيضاً للخطابِ مخلوعةً عنها دلالةُ الاسميَّةِ؟

قيلَ التَّاءُ في (أَنْتَ) وإِنْ كانت حرفَ خطابٍ لا اسماً، فإِنَّ معها نفسها الاسمُ، وهو (أَنْ) من (أَنتَ)، فالاسمُ على كلِّ حالٍ حاضرٌ، وإِنْ لم تكنِ الكافُ، وليسَ كذا قولُنا: (ذَلِكَ) لأَنَّهُ ليسَ للمخاطَبِ بالكافِ هنا اسمٌ غيرُ الكافِ كما كانَ لهُ مع التَّاءِ في (أَنْتَ) اسم للمخاطَبِ نفسهِ، وهو (أَنْ)، فاعرفْ ذلكَ فرقاً بينَ الموضعيَنِ"[10].

فإِنْ قيلَ: إِنَّ كافَ الخطابِ في (ذلكَ) اتصلتْ باسم (ذا) وهو اسم إِشارةٍ.

قلنا: إِنَّ اسم الإِشارةِ لا يعودُ إِلى الملك، أَمَّا الاسم (أَنْ) في الضميرِ (أَنْتَ) فيعودُ إِليه، فالاسمُ (ذا) لم يعارض ما نذهبُ إِليه لأَنَّهُ حجة لنا لا حجة علينا، وليسَ كذلكَ (ذلك) لأَنَّكَ إِنَّما معكَ الكاف المجرَّدة لمعنى الخطاب لا اسمَ معها للمخاطبِ بالكافِ، فاعرف ذلك[11].

ويعزو ابن جني خلع الدلالة عن المضمرات أصلاً كالكاف في (ذلك) والتاءِ في (أَنْت) بأَنَّها ضمائرَ متَّصلةٌ لا منفصلة، قال:" وذلكَ أَنَّ الخلعَ العارضَ فيها إِنَّما لحق متَّصلَها دون منفصلها وذلك لضعفِ المتَّصلِ، فاجتُرِئَ عليهِ لضعفِهِ، فخُلِعَ معنى الاسميَّة منهُ، وأَمَّا المنفصل فجرى مجرى الأَسماءِ الظاهرة القويَّة المعربة"[12].

وابن جني يسمِّي هذا الخلعَ خلعاً عارضاً لأَنَّه لا يدَّعي أَنَّ كلَّ اسمٍ مضمرٍ لا بدَّ من أَنْ يُخلعَ عنهُ حكمُ الاسميَّة، ويخلُصُ للخطابِ والحرفيَةِ[13].

ومن الأمور المترتِّبة على خلع دلالة الاسميَّة عن المتَّصلِ أَنَّهم حمَلُوا المنفصلَ عليه في البناءِ، وهو ما ذهب إِليه ابن جنِّي إِذ قال:" لّمَّا غلبَ شبه الحرفيَّة على المتَّصلِ بما ذكرناه من خلع دلالة الاسميَّة عنه

[10] الخصائص، 2/ 190-191.

[11] الخصائص، 193/2.

[12] الخصائص، 193/2.

[13] - انظر الخصائص، 193/2.

في ذلك وأولئكَ وأَنْتَ وأَنْتِ وقاما أخواكَ وقامُوا إِخوتُكَ ... حملُوا المنفصلَ عليه في البناءِ إِذْ كانَ ضميراً مثلَه"[14].

والسبب في ذلكَ عند ابن جني أَنَّ الضميرَ المتَصل وإِنْ كانَ أَضعفَ من الضميرِ المنفصلِ فإِنَّهُ أكثرُ وأَسْيَرُ في الاستعمال من الضمير المنفصل، وهو ما عبر عنه بقولِه:" وأيضاً فإِنَّ المضمرَ المتَّصل وإِنْ كانَ أَضعفَ من الضميرِ المنفصلِ فإِنَّهُ أَكثرُ وأَسْيَرُ في الاستعمالِ منهُ؛ إَلا تراكَ تقولُ: إِذا قدرتَ على المتَّصلِ لم تأتِ بالمنفصلِ، فهذا يدلُّكَ على أَنَّ المتصل أَخفُّ عليهم وآثَرُ في أنفسهم، فلَمَّا كان كذلك وهو مع ذلك أَضعف من المنفصل، وسرى فيه لضعفِه حُكْمٌ لزم المنفصل أَعني البناءَ لأَنَّهُ مضمرٌ مثلُهُ ولاحقٌ في سعةِ الاستعمالِ به"[15].

ومن الأمثلة على خلع دلالة الاسميَّةِ خلعُها من حرف الغيبة في (إِيَّاه) وحرف الحضورِ في (إِيَّاي)، وهو رأي أبي الحسن الأَخفش[16]، إِذا يرى أَنَّ الهاءَ والياءَ في (إِيَّاه) و(إِيَّاي) حرفانِ أَحدهما للغيبة، وهو الهاءُ، والآخر للحضور، وهو الياءُ، ثمَّ يضمُّ إِليهما الهاءَ في (رأَيْتُهُ) والياءَ في (غُلامي)، ويرى أَنَّهما ممَّا خُلِعَ عته دلالةُ الاسميَّة، وجُرِّدَتَا للحرفيَّةِ، فالهاءُ حرفٌ يدلُّ على الغائب، والياءُ حرفٌ يدلُّ على الحاضرِ.

وقد ترتَّبَ على مذهبِ الأخفشِ هذا مخالفةٌ للنحويين، إِذْ إِعرابُ الهاء والياء في الموضعين حرفاً لا ضميراً متَصلاً.

ويعقِّب ابن جني على مذهبه بقولِه:" وهذا مذهبٌ هَوْلٌ، وهو وإِنْ كان كذلك جارٍ على القوَّةِ، ومُقْتَاسٌ عليه"[17].

4- خلع دلالة النداء من (يا)

تُستعملُ (يا) في العربيَّةِ لمعنىً أَصيلٍ هو النداءُ، وقد تخرجُ أَحياناً للتنبيهِ إِذا حُذِفَ المنادى، وقد خُلِعَتْ دلالتُها على النداءِ في غيرِ ما موضعٍ، ومن الأَمثلةِ على ذلكَ قراءَةُ الكسائيِّ[18]: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ النمل/25.

---

[14] – الخصائص، 196/2.

[15] – الخصائص، 194/2.

[16] – الخصائص، 191/2.

[17] – الخصائص، 191/2.

[18] – شهاب الدين البنَاء، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ت: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط3، 2006.

فالأَداةُ (يا) خُلِعَ منها دليلُ النِّداءِ، وجُرِّدَتْ لدليلِ التنبيه المحضِ، وإلى هذا المذهب ذهبَ أَبو علي الفارسيُّ إِذْ يقولُ:" ووجهُ دخولِ حرف التنبيهِ على الأمرِ أَنَّهُ موضعٌ يحتاجُ فيه إِلى استعطافِ المنادى لهُ من إِخبارٍ أَو أَمرٍ أَو نَهْيٍ ونحو ذلك ممَّا يُخاطبُ بهِ"[19].

ويرى الدكتور محمد قاسم[20] في ما حُكي عن أَبي عمرٍو من قولِهِ: (يا ويلٌ له)[21] أَنَّ في خلعِ دلالةِ النداءِ من (يا) تخلُّصاً من ارتكابِ كثرة الحذوفِ؛ الفعلِ العاملِ في المنادى الذي ناب عنهُ حرفُ النداءِ وفاعلِهِ والمنادى، وفي حذفِ كلٍّ أُلئك إِجحافٌ على أَنَّ أَبا عليٍّ لم يذهبْ هنا المذهبَ في تعليلِ خلعِ دلالةِ النداءِ من (يا)، بل التمسَ وجهاً من القياسِ سوَّغَ فيهِ دخولَ حرف التنبيهِ (يا) على فعلِ الأَمرِ لَمَّا كان المقامُ مقامَ استعطافٍ للمأمورِ، كما أَنَّ النداءَ مقامٌ يُحتاجُ فيه إِلى استعطافِ المنادى.

5- خلع دلالة التنبيه

وهذا الموضع هو في الحقيقة من النتائج المترتِّبة على خلع دلالة النداء عن (يا) الذي تقدَّم ذكرُهُ، فقد يتبادلُ النداءُ والتنبيهُ الأَدوارَ في حال اجتماعِ أَداةِ النداءِ وأَداةِ التنبيه في آنٍ معاً.

إِنَّ (أَلا) أَداةُ تنبيهٍ نحو قولِنا: أَلا قد عرفْتُكَ، لكن قد تُخلعُ منها دلالةُ التنبيه هذه عندما تجمع وتتلاقى مع أَداة النداءِ (يا) المخلوعِ منها دلالةُ النداء، ومن الأَمثلة على هذا الموضع قولُه تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ النمل/25.

فمن المتَّفقِ عليه أَنَّ (يا) هذه ممَّا خُلِعَ عنه دلالةُ النداءِ، وجُرِّدَتْ للدلالةِ على التنبيهِ، و(أَلا) أَداةُ تنبيهٍ، وهذا لا يجوزُ في العربيَّةِ أَي أَن تجتمعَ أَداتان على معنىً واحدٍ، لذلك كان المخرجُ من هذا الموضعِ بخلعِ دلالةِ النداءِ عن (يا) وتجريدها للتنبيه، ثُمَّ خلعِ دلالةِ التنبيه عن (أَلا) وتجريدها للدلالة على الافتتاح.

فأَلا هذه فيها شيئان: التنبيه وافتتاح الكلام، فإِذا جاءت معها (يا) خلصت افتتاحاً لا غير، وصارَ التنبيهُ الذي في (يا) دونَها[22].

لكن يترتَّبُ على هذه المسألة مسألتان فرعيَّتان:

الأولى: لو لم تحمل الأداة (أَلا) دلالتين اثنتين (التنبيه والافتتاح) ،وحملت دلالة واحدة فقط فما الدلالة التي يمكن أَنْ تُجرَّدَ وتخلص لها بعد خلع دلالة التنبيه عنها؟

---

[19]- الحجة، 5/383-384.

[20]- محمد عبد الله قاسم، الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي، 1/539.

[21]- حكاه سيبويه عنه انظر الكتاب 2/219، والشيرازيات، أبو عليالفارسي، ت: حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، المملكة العربية السعوديَّة، ط1، 2004، ص 195.

[22]- الخصائص، 2/197.

والثانية: لِمَ لزمتْ (أَلا) خلع دلالة التنبيه من أجل (يا) و لم يحدث العكس؟

ففي المسألة الثانية أقول: إنَّ التَّغييرَ حصل أَوَّلاً في (يا)، فخُلِعَت عنها دلالة النداءِ لسببٍ مقنعٍ هو أَنَّ أَداةَ النداءِ يجب أَنْ يكونَ بعدَها منادى، و(يا) هنا لم يأتِ بعدَها منادى، فكانَ المخرَجُ من ذلك خلعُ دلالة النداءِ عنها وتجريدها للتنبيه، فاجتمعَ لدينا أداتا تنبيه (أَلا) و(يا)، وهذا ممَّا لا يجوزُ في العربيَّةِ بحالٍ، فخُلِعَ من (أَلا) دليلُ التنبيه، وجُرِّدَتْ للافتتاحِ.

وتكونُ الإجابَةُ عن المسألة الأولى من حيثُ انتهيتُ في الثانية، وذلكَ أَنَّ خلعَ دلالةِ (يا) أَدَّى إلى خلعِ دلالةِ (أَلا)، لكنْ هذا لا يعني قوَّةَ أَداةٍ على الأخرى؛ أَي: لا يعني أَنَّ (يا) أَقوى من (أَلا)، فأَثَّرت فيها، لكنْ القولُ في هذا أَنَّ بَدْءَ الخلعِ كانَ من (يا) فأَثَّرَ في (أَلا)، ولو كان بَدْءُ الخلعِ من (أَلا) لأَدَّى ذلكَ إلى خلعِ (يا)، فالبدايةُ هي السببُ.

6- خلع دلالة الحَدَث

من مواضع خلع الأَدلَّة ما ذهبَ إليه أَبو علي الفارسيُّ في أَنَ الفعل الماضي (كان) يُخلعُ منه دليل الحدثِ، ويبقى فيه دليلُ الزَّمانِ فحسب، فصارت ناقصةً[23].

وعندئذٍ تحتاجُ إلى اسمٍ مرفوعٍ وخبرٍ منصوبٍ، وهذا الخلعُ ليسَ مقصوراً على (كان) فحسب، بل إنَّما يتعدَاها إلى أَواتها، وهذا مذهبٌ لطيفُ حسنٌ نعللُ من خلاله انحراف (كان) وأَخواتها عن مسارِ الأفعال التَّامَّة الطبيعي، لكن في الحقيقة إنَّ خلع دلالة الحدثِ في هذه الأفعالِ النَّاقصة لم يكن متمكناً منها، إذْ أَنَّها تملَّصَت من هذا الخلعِ حين لزمها الخبر الذي هو عوضٌ عن الحدث المخلوع، فخبرها سدَّ مسدَّ نقصانها وافتقارا إلى الحدث.

وما ذهب إليه أَبو علي من خلع دلالة الحدث من (كان) النَّاقصة ظاهر مذهب سيبويه الذي ذهب إليه في قولِه:" واعلمْ أَنَّه لا يجوزُ لكَ أَنْ تقولَ: عبدَ اللهِ المقتولَ. وأَنت تريدُ كُنْ عبدَ اللهِ المقتولَ لأَنَّهُ ليسَ فعلاً يصلُ من شَيْءٍ إلى شَيْءٍ، ولأَنَّكَ لستَ تشيرُ لهُ إلى أَحدٍ"[24].

وهذا مذهبُ أَكثرِ النَّحويين كالمبرِّد[25] وابن السرَّاج[26]، وذهب ابن مالك وابن يعيش وابن هشام إلى أَنَّها تدلُّ على الحدث[27].

---

[23]- الحجة، 436/2.

[24]- الكتاب، 264/1.

[25]- المقتضب،33/3-97.

[26]- ابن السرَّاج، الأَصول،ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996، 82/1-83.

[27]- انظر شرح التسهيل لابن مالك، 338/1-340، وشر المفصل لابن يعيش، 19/7.

وقد ترتَّبَ على خلعِ دلالة الحدث من (كان) مسألةُ تعليقِ شبه الجملة (الظرف والجارِّ والمجرور)، فالمذهبُ الذي يعتقد بخلعِ دليلِ الحدثِ عنها يمنعُ التعليقَ بها، والمذهب الآخر الذي لا يعتقد ذلك يجوِّزُ التعليقَ بها، وقد نقل أبو حيَّانَ في التذييل والتكميل عن أبي علي أنَّه لا يجوزُ تعليقُ حرفِ الجرِّ بها، أمَّا عملُها في ظرفِ الزَّمانِ ففيه نظرٌ[28].

7- خلع دلالة الفاعليَّة

هذا الموضعُ متعلِّقٌ بخلعِ دلالة الاسميَّة، ولكن أُفردَ لهُ قسمٌ خاصٌّ لأَهمِّيَّتِهِ، ولعلَّهُ في ذوقي وتقديري أَلطفُ موضعٍ في مواضع ظاهرةِ خلعِ الأَدلَّة، وخيرُ مثالٍ عليه ما تناقَلَهُ الرواةُ، واكتنفتْهُ بطونُ أُمَّهاتِ الكتبِ أعني بذلك ما يسمَّى (لغة أَكلوني البراغيثُ)، فقد حاولَ النُّحاةُ جهدَهم تخريجَ هذه اللغة وتوجيهِ ظاهرِها حتَّى استُترِفَتْ فيها العقولُ والأَقلامُ.

ولعلَّ المسألة بردت أَخيراً في أَكفِّ النحاةِ عندما لجؤوا إلى تخريجِ هذه اللغة بالحكم عليها بخلعِ الأَدلَّة، فتقولُ في الواو في (أكلوني): إنَّها خُلِعَ منها دلالتها على الضمير، وجُرِّدَتْ للدلالة على الحرفيَّة، فهي حرف دالٌّ على الجمعِ، إذاً لا يجوزُ بمنطق العربيَّة مجيْء فاعلين لفعلٍ واحدٍ، وعندما اصطدمَ النحاةُ بهذا الشاهدِ (أَكلوني البراغيثُ) وقعوا في الحيرة من أَمرهم حتَّى فتح الله عليهم، وتجلَّى لهم أَن يخلعوا دليلَ الضميرِ (الفاعل)، وتجريده للحرف.

فمن شواهد هذه الظاهرة قول الشاعر ممَّا استشهد به ابن جنِّي:

أُلْفِيَا عَيْنَاكَ عندَ القفا أَوْلَى فأَوْلَى لكَ ذا واقيهْ

فقد خُلِعت الدلالة على المضمر من الألفِ في قولِه: (أُلْفِيتا)، وجُرِّدَتْ للدلالة على التثنية فقط؛ قال ابن جنِّي:" وقد زيدت الأَلف علامةً للتثنية والضميرِ في الفعلِ نحو: أَخواكَ قاما، وعلامةً للتثنيةِ مجرَّدةً من الضميرِ نحو قول الشَّاعر ... البيت السابق"[29].

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ الأنبياء/3، فالواو هنا قد خُلِعتْ منها دلالة الضمير، وجُرِّدت للدلالة على الجمع فقط.

8- خلع دلالة العطف

قد تُخلع دلالة العطف من حروفها، وتُجرَّد هذه الحروف لمعنىً آخر تدلُّ عليه، فمن ذلك خلع دلالة العطف من واو العطف وتجريدها للجمع، فالواو فيها معنيان: العطف والجمع، فإذا وضعت

[28]- أبو حيَّان الأندلسي، التذييل والتكميل، دار القلم، دمشق، ط1، 2000، 134/4.

[29]- سر الصناعة، تحقيق: حسن هنداوي، ص 718.

موضع (مع) خَلصتْ للاجتماع، وخُلِعتْ عنها دلالة العطف نحو قولِهم: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاءَ البردُ والطَّيالسةَ.

ومن ذلكَ أَيضاً خلع دلالة العطف من الفاء العاطفة، فالفاء فيها معنيان: العطف والإتباع، فإذا استُعمِلَتْ في جواب الشَّرطِ خُلِعتْ منها دلالة العطف، وخلصتْ للإتباع، وذلكَ نحو قولك: إِنْ تَقُمْ فأَنا أَقومُ ونحو ذلك[30].

ولكنْ أُخالفُ ابن جنِّي في ما يذهب إِليه، ولا أَقصد تخطئَتَهُ، ولكن لي تحفُّظٌ على منهجهِ في الحكم على هذه الأَمثلةِ بأَنَّها ممَّا خُلِعَتْ منه الدلالة.

فلو اعتمدنا هذا المنهج وهذه المقاييسَ التي يحكم فيها ابن جني على خلع الدلالة لَمَا بقي في العربيَّة حرفٌ واحدٌ إِلَّا قلنا فيه إِنَّه خُلِعَ منه دلالة كذا، وجُرِّدَ لدلالة كذا.

فعلى منهج ابن جنِّي أستطيعُ مثلاً أَنْ أَقولَ في (مَنْ نَجَحَ؟): إِنَّ (مَنْ) خُلِعَت منها دلالة الشَّرط، وجُرِّدَتْ للدلالة على الاستفهام، أَو خُلِعَتْ منها دلالتها على الموصولِ، وجُرِّدت للاستفهام.

وعلى منهجه أَيضاً أستطيعُ أَنْ أَقولَ: إِنَّ الهمزةَ في (أَمحمَّدٌ أَقبلْ) خُلِعَتْ عنها دلالة الاستفهام، وجُرِّدَتْ للنِّداءِ، وهكذا.

فابن جنِّي وسَّع أشداق هذا البابِ، وأَكْثَرَ من حشو هذه الظَّاهرةِ؛ أَي: وسَّعَ المحتوى الدلالي لمصطلح خلع الأَدلَّة، وحشا فيه من الحالات والظَّواهر اللغويَّة ما لا حصرَ لهُ، فلو نهجنا منهجَه لأَتينا على أَحرفِ المعاني كلِّها، وحكمنا عليها بأَنَّها ممَّا خُلِعَ عنهُ الأَدلَّة، وهكذا.

فإِنْ قيلَ: وما المانعُ من توسيعِ هذا المصطلح مادام ينسحبُ على هذه الظَّواهر؟

أَقولُ: هذا الأمرُ إِذاً يحتاجُ إِلى قراءةٍ نحويَّةٍ جديدةٍ تضبط هذا المصطلح.

بعض المسائل المتعلّقة بابِ خلع الأَدلَّة

المسألة الأُولى:

رأَى أَبو العبَّاس في توجيه (يا) في قولِه تعالى:﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ النمل/25، أَنَهُ أَرادَ: أَلا يا هؤلاءِ اسجدُوا[31].

أَقولُ: إِنَّ هذا التَّوجيه يلوي عُنقَ النَّصِّ وهذا الرأيُ مردودٌ عند ابن جنِّي[32]، ووجه ردِّه أَنَّ في حذف المنادى مع حذف الفعل الذي نابَ عنه حرفُ النداء، وحُذِفَ فاعلُه إِجحافاً، وقد بسط الكلام على هذا أَبو حيان في البحر[33].

---

[30]- انظر الخصائص، 198/2.

[31]- انظر الخصائص، 198/2.

[32]- الخصائص، 198/2.

فاعتماداً على ما تقدَّم أرى أنَّه يمكن الإفادةُ من خلع الأدلَّة في توجيه إعراب النصوصِ توجيهاً صحيحاً والتجافي عن لي أعناقِ النصوصِ وتأويلِ المعنى تأويلاً بعيداً.

المسألة الثَّانية:

قد يتعطَّلُ خلع الدليلِ في العنصر النحوي لأسباب دلالية، فمن ذلكَ أنَّ التَّاءَ في (قُمْتَ وقَعَدْتَ) ونحو ذلك هي هنا تفيد الاسميَّة والخطاب، ثمَّ تُخلَعُ عنها دلالة الاسميَّة، وتخلص للخطاب البتَّة في (أنتَ وأنتِ)، فالاسم (أَنْ) وحدَه، والتَّاء من بعدُ للخطاب[34].

ومن ثم فلم يُخلعْ من التاء دليل الاسميَّة، فتُجرَّدُ للخطاب المحض، و لم يُخلعْ منها دليل الخطاب، فتُجرَّدُ للاسميَّة فقط، وإنَّما جُرِّدَت للدلالتين الاسميَّة والخطاب في آنٍ معاً، ولا تنازع دلاليًّا في هذا الحرفِ، وإنَّما كلُّ دلالةٍ قائمةٌ بذاتها دون تدافُعٍ وتنازُعٍ من الدلالة الأخرى.

نتائج البحث

أودى البحث في خلع الدلالة إلى جملةٍ من النتائج:

1- مصطلح خلع الأدلَّة لم يتَّصف بالدِّقَّة التي هي شرطٌ أساسيٌّ من شروط المصطلح، فكان المحتوى الدلالي المعرفي له فضفاضاً رخواً، لذلك يجب رسمُ حدودٍ دلاليَّةٍ لهذا المصطلح تجمع إليه ما تفرَّق منه، وتُخرجُ عنهُ ما تناءى عن صحيحهِ.

2- ثمَّة مغالطات وإشكالات في فهم خلع الأدلَّة، وقد حاول ابن جنِّي التنبيه على هذه الإشكالات التي تُلبِسُ على بعضهم، فيظنُّ متوهِّماً أنَّ هذا المثال أو ذلكَ مخلوع الدلالة، وهي ليسَت من ذلك في شيء.

3- إذا اجتمعت أداتان متعارضتان في الدلالة أو متفقتان في الدلالة فثمَّة معايير تحدد الأداةَ التي يجبُ أن تتعرض للخلع.

4- إنَّ ظاهرة خلع الأدلة على ما ورد من حالاتٍ وشواهدَ وأمثلةٍ عند النحويين تدلُّ على قياسيَّة هذه الظَّاهرة؛ أي هي ظاهرةٌ تعتمد على القياسِ عند الحاجة، فهي مُطَّردةٌ منسحبةٌ.

5- بعض حالات خلع الدلالة دار حولَها سجالاتٌ وجدالاتٌ كثيرةٌ كخلعِ دلالة الاسميَّة عن بعض الأدوات، في حين أنَّ غيرَها من الأدوات عالجها النُّحاةُ، ورفعوا أقلامهم عنها لوضوحها وبيانها كخلع دلالة العطف.

6- قد ينعقد على خلع دلالة حرف مسائل كخلع دلالة الحدوث وخلع دلالة التَّاء في (أَرأَيْتَكَ).

---

[33]- أبو حيَّان الأندلسي، البحر المحيط، ت: مجموعة من المحققين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط1، 1993، 66/7.

[34]- الخصائص، 191/2.

7- قد يحصل خلع الدليل في الحرف الواحد نفسِه كحرف الواو التي خُلِعَتْ منها دلالة العطف، وجُرِّدَت للدَّلالة على المعيَّة، أو يحصل خلع الدلالة بين حرفين مختصَّين.

8- خلع الأدلَة لا يعنى تعطيل الأدلة، وإِنَّما يعني استبدال دلالة بدلالة كاستبدال دلالة المعيَّة بدلالة العطف واستبدال دلالة التوكيد بدلالة الحال واستبدال دلالة الخطاب بدلالة الاسميَّة.

قائمة المصادر والمراجع

الأصول، ابن السرَّاج، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996.

الأصول النحويَّة والصرفيَّة في الحجة للفارسي، محمد عبد الله قاسم ، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق.

البحر المحيط، أبو حيَّان الأندلسي، ت: مجموعة من المحققين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط1، 1993.

التذييل والتكميل، أبو حيَّان الأندلسي، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 2000.

الحُجَّة، أبو علي الفارسي، ت: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1993.

الخصائص، ابن جنِّي، ت: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.

ديوان حميد بن ثور، صنعه محمد شفيق البيطار، الكويت، ط1، 2002.

إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين البنَاء، ت: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط3، 2006.

سر صناعة الإعراب، ابن جني، ت: حسن هنداوي.

شرح التسهيل، ابن مالك، ت: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، الناشر: هجر، ط1، 1990.

شرح المفصل، ابن يعيش، الطباعة المنيرية، مصر.

الشيرازيَّات، أبو علي الفارسي، ت: حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، المملكة العربية السعوديَّة، ط1، 2004.

الكشَّاف، الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407 ه.

الكتاب، سيبويه، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

المقتضب، المبرد، ت: محمد عبد الخالق عضِّيمة، القاهرة، 1994.